**حزب الحركة الوطنية المصرية**

 **اللجنة الاقتصادية**

 **الاقتصاد غير الرسمي في حسابات الناتج المحلي الإجمالي المصري**

**(الجهود والعوائد والمعوقات والخبرات الدولية)**

ترتفع مساهمة القطاع غير الرسمى فى حجم الاقتصادات النامية، إذ تصل فى بعض التقديرات إلى نحو 60%، 55% من حجم الاقتصاد، بما تمثله من عبء وضغط على الموارد والمرافق العامة، بالاضافة إلى عدم مساهمتها بشكل رسمى فى الحسابات القومية، ونتيجة لذلك فإن القطاع غير الرسمى لا يشارك فى تحمل الاعباء المالية والتى تتمثل فى الضرائب وما إلى ذلك. وتسعى حكومات الدول النامية خاصة الدول التى تتبنى برامج اقتصادية تتسم ببعض الصعوبة إلى تعزيز قدرات هذا القطاع بدمجه فى القطاع الرسمى من خلال المبادرات والمميزات التى تطرحها فى محاولة لإستقطابه للدخول فى الاقتصاد الرسمى، ومن ثم رفع حجم الناتج المحلى الإجمالى والمساهمة فى أعباء تحقيقه، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية كلفت لجنة متخصصة بوضع تعريف للاقتصاد المصري غير الرسمي للمرة الأولى بحسب تصريحات سابقة لرئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، خيرت بركات، قبيل إجراء المسح الاقتصادى الشامل في سبتمبر 2018، تمهيدا لإقناع صندوق النقد والبنك الدوليين بالموافقة على ضم الاقتصاد غير الرسمي في حسابات الناتج المحلي الإجمالي لمصر حال الانتهاء من الحصر الاقتصادى الشامل فى أكتوبر2019، **فى ضوء ذلك تسعى هذه الورقة إلى رصد الجهود المبدولة، وبيان العوائد الاقتصادية والمالية المتوقعة من دمج القطاع غير الرسمى بالاقتصاد الرسمى إلى جانب توضيح العقبات التى تواجه هذه العملية فى ضوء بعض التجارب الدولية، وذلك على النحو التالى:**

**أولاً: الاقتصاد الغير رسمى ( الجهود والعوائد الاقتصادية المتوقعة)**:

توالت الحكومات المتعاقبة بتناول مشكلة تعاظم دور الاقتصاد الغير رسمى بالاقتصاد الرسمى حسب ما تستهدفة سياساتها المالية، فنجد أن هناك حقب زمنية استهدفت الجهات الحكومية ضبط العملية الاجرائية والشكلة فيما يتعلق بالتراخيص، وهو ما نتج عنها بُعد المخطط عن المستهدف، وهو ظهر خلال الفترة من 2005 وحتى 2011، وعندما تراجع دور مؤسسات الدولة خلال الفترة من 2011 وحتى 2014، تعاظم دور الاقتصاد غير الرسمى، ودفع فى ذلك عدم قدرة الحكومة القائمة آنذاك فى استيعاب الانشطة الاقتصادية غير الرسمية التى شهدت تنامي مستمر وانتشار سريع، حيث تم تشكيل لجنة عليا يرئسها رئيس مجلس الوزراء(هشام قنديل) وبعضوية وزراء: المالية والاستثمار والتمويل والبيئة والتنمية المحلية بالاضافة لوزراء الصناعة والتجارة الخارجية. وفى هذه الفترة كرست الحكومات المتعاقية جهودها فى عمليات مطاردة النشاط الرسمى إلى جانب السعى إلى تحصيل رسوم وضرائب، فضلاً عن غياب الرؤية الشاملة لإدارة مثل هذا الملف.

مع تبنى مصر سياسة الاصلاح الاقتصادى فى 2016، ومع اتضاح الرؤية السياسية واستقرار الوضع الأمنى، استطاعت اجهزة الدولة وفق رؤية مصر 2030، فى صياغة برامج مختلفة تستهدف من خلالها استقطاب القطاع غير الرسمى طواعياً للاستفادة من المميزات المقدمة سواء من تمويل مالى أو منح تراخيص، وما إلى ذلك من تسهيلات.

وفى هذا السياق أعلن نائب محافظ البنك المركزى فى وقت سابق خلال اجتماعات مؤتمر التكنولوجيا المالية في أبو ظبي فى ديسمبر 2018، عن مساعى الحكومة المصرية لقياس حجم القطاع غير الرسمي والاعتراف به في الحجم الكلي للناتج المحلي الإجمالي، مضيفا أن ذلك القطاع يمثل نحو 40 إلى 50% من الناتج المحلي.



وفى ذات السياق فقد تحدث الرئيس عبدالفتاح السيسي بمؤتمر الوطنى للشباب فى مايو 2018، عن أصحاب الاقتصاد غير الرسمى للدولة، قائلا**:( الاقتصاد غير الرسمى هم المواطنين الذين يعملون وبياناتهم غير موجودة لدى الحكومة، ولا توجد لهم وثائق، ويعتقد أصحاب هذه الأعمال أن الدولة تريد بياناتهم من أجل تطبيق ضرائب، مخاطبًا أصحاب الاقتصاد غير الرسمى: خشوا فى الاقتصاد الرسمى، وأنا بقول لكم معاكم 5 سنين إعفاء ومتدفعوش حاجة)**

وقد تضمن برنامج الحكومة هدف النهوض بمستويات التشغيل ضمن الأهداف الاستراتيجية الخمسة خلال الفترة المقبلة التى تنتهى فى عام 2021، الذى أحتوى البرنامج الرئيسي الثالث به على دمج القطاع غير الرسمي في منظومة العمل الرسمي، حيث يتبني البرنامج الاهداف التالية:

* منح أولويات في تخصيص الأراضي الصناعية والمجمعات الصناعية الجاهزة لأنشطة التحول من الإتجار إلي التصنيع.
* تفعيل منظومة الترخيص بالإخطار التي تشجع القطاع غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية.
* ربط سلاسل التوريد التي تخلق فرص أعمال تستدعي الرسمية للاستفادة من فرص أعمال التشبيك في سلاسل التوريد.
* مراجعة قوانين العمل لإكسابها المرونة الكافية لتشغيل العمالة بالقطاع الرسمي، وإصدار قانون للمعاملة الضريبية المتميزة للمشروعات الصغيرة.
* توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لأكثر من مليون عامل بالقطاع غير الرسمي.
* تطبيق قانون العمل الجديد لتحسين بيئة العمل بالقطاع الخاص.

**ويمكن رصد الجهود الحكومية المحققة حتى العام المالى الماضى 2018/2019 على النحو التالى:**

1. **تدشين جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

يعد جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر، المنصة الاساسية وحجر الزاوية فى برنامج الحكومة لدمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى، حيث يقدم الجهاز خدماته من خلال وحدات تستهدف الآتى:

1. تيسير إجراءات التأسيس وإصدار تراخيص التشغيل للمشروعات عن طريق شبكة تعمل بمنظومة تضم جهات وأجهزة الدولة المختلفة المعنية باستخراج المستندات والموافقات اللازمة لتأسيس المشروع وترخيصه في مكان واحد لتخفيف العبء على صاحب المشروع وتوفير للوقت والجهد.
2. توفير حزم تمويلية متنوعة يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة بطرق سداد وتسهيلات مختلفة، لتلبية احتياجات الأفراد والشركات الراغبين في إقامة وتنفيذ مشروعات وأنشطة صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، سواء أنشطة ومشروعات جديدة أو قائمة، كما تغطى القطاعات الانتاجية والخدمية والتجارية.
3. تنفيذ برامج متخصصة لإكساب أصحاب المشروعات والعاملين فيها المعرفة والمهارة ليصبحوا كفاءات واعدة تعمل على تطوير مشروعاتها وتسهم في تحقيق تنمية مستدامة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالاضافة إلى تنفـيذ العديد من البرامج القومية للتشغيل والتى تعمل على تعزيز مبادرات الأعمال وتشجيع الشباب على العمل الحر، والنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها وتنميتها علمياً واجتماعياً واقتصادياً، كذلك تنفيذ البرامج المعنية بتفعيل مفهوم الدمج المجتمعي للمناطق الجغرافية الأكثر احتياجا و للفئات المجتمعية الأكثر تهميشا (علي سبيل المثال ذوي القدرات الخاصة).
4. **تشريعات جديدة تحفز القطاع غير الرسمى بالدخول فى القطاع الرسمى:**

نجح البرلمان فى إصدار العديد من التشريعات، منها تعديلات قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، وتعديلات أحكام القانون رقم 140 لسنة 1956 بشأن إشغال الطرق العامة، والخاص بمنح تصاريح لعربات المأكولات ولعل اقرب مثال: شارع 306، مشروع أسسته شركة تحيا مصر القابضة للاستثمار والتنمية من خلال إنشاء شركة أسواق مصر إكسبريس للتطوير والإدارة، بهدف تطوير وإدارة مشروعات الشباب، إذ تعتبر الشركة الذراع الإداري والتشغيلي لشركة تحيا مصر القابضة للاستثمار والتنمية، والمسئول عن تنفيذ مشروع (شارع 306) الذي يعتبر المشروع الرئيسي للشركة والذي تقرر إنشاؤه في جميع محافظات الجمهورية بهدف تجميع مشروعات دعم رواد الأعمال من الشباب في مجال خدمة تقديم الطعام وغيره من المجالات بصورة حضارية تتطابق والنظم العالمية.

1. **تبنى سياسات نقدية ومالية تدفع فى تعزيز الشمول المالى بما يؤدى إلى رصد حجم الاقتصاد غير الرسمى الفعلى:**
2. **السياسة النقدية:** أطلق البنك المركزى مبادرة الشمول المالى، والتى تستهدف جذب المصريين للتعامل داخل القنوات الشرعية المتمثلة فى البنوك، وتغيير ثقافتهم فى التعاملات المالية، والعمل على التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية على المستوى القومى لتهيئة الظروف التى تُمكِّن المصريين ولا سيما أولئك الذين لا يحصلون على الخدمات المالية بشكل مناسب من الادخار بأمان وتحقيق تطلعاتهم المالية، بالإضافة إلى تمكين المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل والاستثمار والنمو وخلق المزيد من فرص العمل وهو ما يسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الرسمى.

**" يُقصد بالشمول المالى إتاحة واستخدام جميع الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده، خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة، مع التركيز على إتاحة التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال القنوات الرسمية للقطاع المالى "**

1. **السياسة المالية: وضعت وزارة المالية خطة ضريبية ميسرة لضم الاقتصاد** غير الرسمى تشمل العديد من الحوافز، وتضمنت الخطة الترويج لترسيخ ثقافة المعاملات المالية إلكترونياً والقضاء على ثقافة المدفوعات النقدية الموجودة فى الأسواق، والتى تمثل العائق الأول أمام كشف حجم الاقتصاد غير الرسمى وضمه للمظلة الرسمية، ثم تسهيل الإجراءات الضريبة على المجتمع الضريبى وذلك عبر العديد من الآليات أبرزها وضع نظام مبسط وميسر لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر. كما تستهدف الوزارة تحويل منظومة العمل فى الضرائب للنظام الإلكترونى للتيسير على المجتمع الضريبى والمواطنين.
2. **إطلاق التعداد الاقتصادى الخامس والذى يعد أحد الأدوات الرئيسية فى جمع البيانات الفعلية عن كافة الانشطة الاقتصادية بالدولة:**

تتمثل الأهداف الرئيسة للتعداد الاقتصادى الخامس الذى يجريه جهاز التعبئة العامة والاحصاء، فى حصر كافة أوجه الاقتصاد غير الرسمى بما يحقق دمجه فى الاقتصاد القومى، والذى بدأ العمل الميدانى به وجمع البيانات فى يناير 2019 ولمدة 5 أشهر، وتم مراجعة البيانات واستخراج الجداول الإحصائية، وإعلانها فى اكتوبر الماضي بتكلفة قدرت بنحو 80 مليون جنيه شاملة كل التجهيزات للتعداد وأجور العاملين به والبالغ عددهم نحو 1000 باحث وموظف.

**العوائد الاقتصادية المتوقعة جراء دخول القطاع غير الرسمى الاقتصاد الرسمى:**

بلغ الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة لعام 2018/2019 للعام المالى 2018/2019 نحو 3.78 ترليون جنيه مقارنة بنحو 3.5 تريليون جنية لعام 2018/2019، استحوذ القطاع الخاص على نحو 2.6 تريون جنيه فيما شارك القطاع العام بنحو 1.2 ترليون جنيه، بمعدل نمو 5.8%، وقد اشتملت حساب الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى كافة الانشطة الاقتصادية مقدرة بالاسعار الثابتة لعام 2016/2017، وفق بيانات الحسابات القومية. وتتمثل الاهمية الاقتصادية فى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى فى العديد من **العوائد لعل أهمها:**

1. توفير البيانات الفعلية والواقعية عن حجم النشاط الاقتصادى غير الرسمى، ومساهمته القطاعية فى السوق المصري، يدعم فى تخطيط التنمية المستدامة، وذلك عن توفير الاحتياجات والاستخدامات لمكونات الناتج الاجمالى لهذا القطاع والقطاعات الاخرى.
2. الإفصاح عن حجم وامكانات القطاع الغير رسمى تسهم فى تخطيط الاسواق مما يدعم زيادة كفاءة الاسواق وتعزيز قدرات الاقتصاد المصري ككل.
3. دمج القطاع غير الرسمى يسهم فى مضاعفة الناتج المحلى الاجمالى ليصل إلى 10 تريليون جنية بالاسعار الجارية وبالتالى التأثير على ترتيب مصر فى مؤشرات الاداء الاقتصادى لدى المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، ويدعم ذلك قدرات مصر التفاوضية حال اللجوء لحزم التمويل الخارجية.

**إلى جانب هذه العوائد الاقتصادية على مستوى الأجل القصير والمتوسط، فإن هناك ثمة عوائد مالية فى الأجلين المتوسط والطويل تتمثل فى المساهمة والمشاركة فى تحمل الأعباء الضريبية بما يعزز موارد الدولة المالية والتى تعد الأهداف رئيسية لدخول القطاع الغير رسمى للقطاع الرسمى.**

**ثانيا: معوقات دمج القطاع غير الرسمى ( سبل الحل فى ضوء الخبرات الدولية)**

تضمن برنامج عمل الحكومة خلال الفترة ( 2019-2021) دمج القطاع غير الرسمى من خلال آليات تحقيق الهدف الاستراتيجى الرابع (النهوض بمستويات التشغيل) الذى يستهدف توفير نحو 900 ألف فرصة عمل سنوياً، بإجمالي 3.6 مليون فرصة عمل على امتداد الـ 4 سنوات (2018-2021)، الأمر الذي يخفض معدل البطالة إلى نحو 7% بنهاية المدة، وذلك من خلال تنمية العنصر البشري والتركيز على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك الاصلاح التشريعي والمؤسسي بما يشجع العمل الحر وريادة الاعمال ويزيد من دمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية، كما سبق الاشارة إليه، بما يحقق التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي وهو ما ينعكس بدوره على تحسين مستوى معيشة المواطن المصري مجدداً.

**رغم تلك مجهودات الحكومة إلا أن هناك عددا من المعوقات التى تحول دون إتمام تنفيذ خطة الحكومة فى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى ويمكن الاشارة إلى أهم تلك العقبات على النحو التالى:**

1. تخوف أصحاب الحرف والمهن الحرة والمحال التجارية وانشطة القطاع غير الرسمى، من عواقب الدخول فى القطاع الرسمى، بدء من الصعوبات فى استخراج التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط وتعارض بعض الاختصصات فيما بين الجهات الحكومية المختلفة، وصولا إلى عمليات تقدير الضرائب والاعباء المالية المستحقة على أنشطتهم، فضلاً عن تصاعد النزاعات الضريبية فيما بين الممولين ومصلحة الضرائب للاعمال الرسمية التجارية والصناعية القائمة.

تشير الدراسات الميدانية، إلى أن نجاح التجارب الدولية يأتى من خلال استمرارية تطبيق الحزم التحفيزية للقطاعات غير الرسمية دون اللجوء إلى استقطاع أو تحملهم أى مبالغ مالية فى الاجلين القصير والمتوسط، مدعومًا بإستقرار فى سياستها الاقتصادية الكلية، ولعل أبرز هذه التجارب دول شرق آسيا وغيرها على ان تتحمل الدولة مهام التأمينات وتكاليف الدمج المالى وفق خطة شاملة وتأتى الصين فى مقدمة تلك الدول التى حققت طفرة غير عادية فى مضاعفة الناتج المحلى لديها ومن ثم تعزيز القدرات التصديرية للعالم.

1. تراجع الثقة لدى أصحاب الانشطة غير الرسمية فى الادلاء ببيانات منشآتهم لمندوبى التعداد، وبالتالى قد يدلوا ببيانات غير واقعية وهو ما قد يعرقل فاعلية القرارات الحكومية بشكل نسبى، وعدم ملائمة ما يتخذ من قرارات أرض الوقع الفعلى، وبالاسقاط على التجربة المصرية قد نرى عدم ملاءمة بعض من القرارات جهود الدول ومستهدفاتها مثال ( قانون التصالح فى مخالفات البناء، وحجم القطاع غير الرسمى فى البناء والتشييد) حيث يمثل

**قد عالجت العديد من الدول مشكلة تخوف القطاعات غير الرسمية من الادلاء ببياناتهم، عن طريق ربط الحوافز المقدمة لهذه المشروعات بالافصاح الصحيح عن بياناتهم التى يساهمون بها، وقد برزت تجربة سنغافورة فى معالجة هذه المشكلة، إذ ربطت عملية الادلاء بالبيانات بميزة التسويق للمنتج الخاص بالشركة عن طريق شراء القطاع الحكومى بعض من مشترياته من هذا القطاع.**

**وفى ضوء مساعى الدولة المصرية للتحول الرقمى فإن تعميم عمليات الدفع والتحصيل الالكترونى لكافة المعاملات التجارية فيما بين الافراد والتجار وتجار التجزئة يعزز من دور الضبط المالى من جهة ودخول القطاع غير الرسمى من جهة، فضلاً عن المساهمة فى تطبيق منظمومة التأمينات الاجتماعية وفق قانون التأمينات الموحد الجديد.**

1. استمرار التخبط فى سياسات الدولة خلال الفترة الماضية ساهم وبشكل أساسى فى ترسيخ عدم مصداقية الحكومة لدى بعض أصحاب الانشطة الاقتصادية غير الرسمية، وهو ما يتطلب المزيد من جهد الحكومة الحالية لإعادة ترسيخ مبادئ الشفافية والمصداقية تجاه اصحاب الأعمال والمستثمرين بوجه عام بما يدعم فى استقرار سياسات الدولة تجاه الانشطة الاقتصادية بشكل عام والقطاع غير الرسمى بشكل خاص.

فقد أبرزت دراسة بعنوان (الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، الصادرة عن مكتب العمل الدولى بجنيف فى عام 2014) أن أحداث الربيع العربي أدت إلى الإخفاق في ربط النمو الاقتصادي والاستثمار مع سياسات العمل والسياسات الاجتماعية المناسبة التي تضمن إعادة التوزيع المنصف لمكاسب النمو. واستجابة لزيادة الطلبات بالعدالة الاجتماعية، بما فيها العمل اللائق، لا سيما من جانب الشباب، يجري حالياً النظر في تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة (الاقتصاد الرسمى) بوصف ذلك مكوناً أساسياً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومسألة رئيسية لتحقيق التماسك الاجتماعي، وهو ما عملت علية الحكومة المصرية فى برنامجها الجاري تنفيذه ولمدة أربعة أعوام بدء من العام المالى الماضى وحتى عام 2021/2022.

1. تجاهل خصوصية التعامل مع تباين الأنشطة المختلفة للقطاع غير الرسمي، حيث يتم التعامل مع القطاع غير الرسمي على أنه وحدة واحدة تتسم بنفس الخصائص والمتطلبات عند محاولات إدماجها داخل الاقتصاد الرسمي.

ومن الضرور الجدير بالاهتمام ان تعمل الادارات المحلية على إيجاد بدائل متاحة وممكنة فى ضوء توجه الادارة العليا نحو تحقيق مستهدفات التنمية وبناء مدن ومناطق صناعية جديدة.

**حاصل القول:**

إن تحقيق الدمج الكامل للقطاع غير الرسمي في المظلة الرسمية للاقتصاد في المرحلة الحالية أمر قد يكون بالغ الصعوبة ولكنه ممكن، إذا ما عملت الحكومة على استقرار فى إجراءاتها وقراراتها الاقتصادية والتى تساهم فقط في خفض الطابع غير الرسمي لهذا القطاع فى الأجلين القصير والمتوسط.

أما تحقيق الإندماج الكامل للقطاع غير الرسمى في الاقتصاد الرسمى فيتحقق بإعادة بناء الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة، مع ما ينطوي عليه ذلك من إعادة تشكيل وجهة نظر الحكومة في طريقة التعامل مع العاملين بهذا القطاع، وتغيير اتجاهاتهم نحو التعاون معها من خلال منحهم حوافز وضمانات تتسم بالاستمرارية والاستقرار لإتمام عملية الدمج المستهدة خاصة للقطاعات ذات الاهمية النسبة الأكبر وفق المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى، فضلاً عن تبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة من خلال تنفيذ سياسة وطنية تعالج الاحتياجات الفعلية للسوق المحلية، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول النامية في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، ويتم ذلك بناء على تطوير إستراتيجيات للاتصال الفعال مع العاملين بهذا القطاع، وتقديم العديد من خدمات الدعم الفني لهم بالإضافة إلى صياغة رؤية واضحة المعالم والأركان تتسم بالشفافية والمصداقية والمتابعة والمحاسبية في التعامل مع هذا القطاع الهام.

**توصى هذه الورقة بمتابعة تنفيذ أهداف الحكومة فى هذا الملف والمعلنة فى البرلمان فى دور انعقادة الحالى، لإعتماد برنامج الحكومة للفترة الحالية ( 2019-2021):**

* تفعيل منظومة الترخيص بالإخطار التي تشجع القطاع غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية وذلك بفض التشابك فيما بين الجهات المختصة بمنح مزاولة النشاط والادارات المحلية والقوانين ذات الصلة.
* ربط سلاسل التوريد التي تخلق فرص أعمال تستدعي الرسمية للاستفادة من فرص أعمال التشابك في سلاسل التوريد من خلال فوترة كافة المعاملات وفق نظام موحد ودمج الانظمة الحالية لإحكام السيطرة وتحقيق المستهدفات المالية للدولة.
* مراجعة قوانين العمل لإكسابها المرونة الكافية لتشغيل العمالة بالقطاع الرسمي، وإصدار قانون للمعاملة الضريبية المتميزة للمشروعات الصغيرة ومنح التمويلات اللازمة دون تقيد فقط بمستندات لا تعكس الوضع الحقيقى لتلك الاعمال ومن ثم البُعد عن المستهدفات التمويلية.
* توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لنماذج من العاملين بالقطاع غير الرسمي وفق آلية تضمن دخول المستفيدين دون استقطاع مالى تحفيزا لدخول المزيد من العاملين واصحاب الاعمال غير المرخصة.